امتحـان الدورة العادية في مادة التشريعات البنكية و المالية في الجز ائر

الاجابة النموذجيـــة

2024/05/ 05

السؤال الأول : أجِب بـ : صحيح أو خطأ ؛ مع التصحيح في حالة الخطأ ؟ 10 نقـاط

1- يتميّز القانون البنكي بأن قواعده مُشتّتة بين عدة قو انين وذلك لخصوصية البنك كمؤسسة تُتَاجر في الأموال . صحيح

2- تساهم فروع القانون الخاص في تشكيل مضمون قواعد النشاط البنكي من خلال الإشراف ، التنظيم و الرقابة. خطأ

الصحيح : تساهم فـــروع القانون العام في تشكيل مضمون قواعد النشاط البنكي من خلال الإشراف ، التنظيم و الرقابة.

أو: تساهم فروع القانون الخاص في تشكيل مضمون قواعد النشاط البنكي من أهمها القانون المدني و القانـون التجاري...

3- يُنظر للعادات المصرفية بأنها قواعد غير مكتوبة جَرتْ عادة البنوك على اتباعها في علاقاتها بالزبائن . خطأ

الصحيح : يُنظر للقواعد العُرفية بأنها قواعد غير مكتوبة جَرتْ عادة البنوك على اتباعها في علاقاتها بالزبائن

أو: يُنظر للعادات المصرفية بأنها القواعد المكتوبة والمحدّدة لأخلاقيات المهنة و للجمعيات المهنية دورا في تأسيسها و تنظيمها .

4- يُعَبّرُ قانـون رقم 84-17 عن مرحلة انفصال دائرة الخزينة العمومية عن الدائرة البنكية في الجز ائر صحيح .

5- ينص قانون استقلالية البنوك رقم 88-06 على السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية. خطأ

الصحيح : بل قانون 90-10 هو الذي يسمح بذلك ؛ في حين قانون 88-06 ينص على أن مؤسسات القرض هي مؤسسات اقتصادية مستقلة

6- كوْن القانـون الضريبي يستند إلى المصادر الدخلية يضع الدستور المبادئ الأساسية للضريبـة . صحيح

7- تحْتكِم المنازعات الضريبية إلى قانون الإجراءات المدنية باعتباره المنظم للعلاقات المالية بين الأفراد و المؤسسات . خطأ

الصحيح : تحْتكِم المنازعات الضريبية إلى القانون الاداري(القضاء) أو الجنائي من خلال تطبيق العقوبات الجز ائية على المكلّفين.

8- يضع المشرّع الجز ائري النصوص التنظيمية لعقد التأمين ضمن القانون التجاري ذلك أن موضوع العقد هو التجارة . خطأ

الصحيح : يضع المشرّع الجز ائري النصوص التنظيمية لعقد التأمين ضمن القانون المدني لأنه المنظم للعلاقات المالية بين الأفراد والمؤسسات

9- عرف قطاع التأمين في الجز ائر اصلاحات هيكلية عميقة بعد صدور القانـون رقم 06-04 . خطأ

الصحيح : عرف قطاع التأمين في الجز ائر اصلاحات هيكلية عميقة بعد صدور القانـون رقم 95-07 .

10- أفرد القانون الجز ائري قواعد خاصة لعمليات الصيرفة الاسلامية منصوص عليها في قانون 90-10 . خطأ

الصحيح : أفرد القانون الجز ائري قواعد خاصة لعمليات الصيرفة الاسلامية منصوص عليها في النظام 20-02 ثم التعليمة 2020/03

11- فتح النص التنظيمي الجديد للصيرفة الاسلامية في الجز ائر ازدواجية البيئة القانونية و المصرفية للجهاز المصرفي. صحيح

12- كرّس بنك الجز ائر لمبدأ الرقابة الشرعية على البنوك و المؤسسات المالية من خلال تشريعات الصيرفة الاسلامية. صحيح

13- تمثل الاتفاقيات الدولية أحد أوجـــه الاتفاق بين مصادر التشريع المالي و مصادر التشريع البنكي . صحيح

السؤال الثانـــي : يعتبرقانون النقد والقرض من أهم النصوص التنظيمية التي شرّعت للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وأولت أهمية للقطاع البنكي في النظام النقدي والمالي الوطني الجديد .

على ضوء هذه الفقرة ؛ وضح أسباب ظهورقانون النقد والقرض ؟ وماهي أبرزالتعديلات التي تعرّض لها ؟ **10 نقـاط**

يعتبر قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990من أهم التشريعات البنكية في الجزائر ، ومن بين الأسباب التي دفعت إلى ظهوره مايلي :

1/ سيطرة الخزينة العمومية على الوساطة المالية ،وإبعاد البنك المركزي عن التمويل و الوساطة المالية ؛

2/تداول نقدي هام خارج الدائرة الرسمية ،بالإضافة إلى أن النقود لم تعد تؤدي وظائفها الأساسية ؛

3/ عدم صدور الاصلاحات على شكل وثيقة واحدة أي وجود فراغ تشريعي في الاصلاح المصرفي ؛

4/ عدم استقلالية البنوك ؛أي أنها لم تكن تؤدي وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية) فقد كانت مجرد وسيط بين الخزينة العمومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية .

تعرّض قانون النقد و القرض 90-10 للعديد من التعديلات استجابةً للظروف المستجدة في الساحة النقدية و المالية الوطنية و الدولية ؛وفيما يلي أبرز هذه التعديلات :

1/ التعديلات الصادرة في سنة 2001 : من خلال الأمر 01/01 الصادر في 2001/02/27 حيث مسّ التعديل الجوانب الادارية لبنك الجزائر و الفصل بين مجلس ادارة بنك الجزائر ومجلس النقد و القرض ؛

2/ التعديلات الصادرة في سنة 2003 : من خلال الأمر 11/03 الصادر في 2003/08/26حيث كان بمثابة قانون جديد ،وجاء ضمن التزامات الجزائر لتكييف منظومتها المالية و البنكية مع التطورات المحيطة و المقاييس العالمية ،وخاصة بعد افلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري في الجزائر ؛

3/التعديلات الصادرة سنة 2010 : من خلال الأمر 04/10 الصادر في 26 أوت 2010 عقِب الأزمة المالية الدولية سنة 2008 وتداعياتها على النظام المالي الدولي ،وجاء هذا التعديل لتعزيز صلابة النظام البنكي وحمايته من المخاطر بجميع أشكالها عبر تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وتطوير آليات التقييم و الرقابة ؛

4/ التعديلات الصادرة سنة 2011 : من خلال الأمر 03/11 الصادر في 26 /2011/08 قصد تطوير أكثر للإطار التنظيمي و الاستقرار المالي ، وللتأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بازل الدولية قام مجلس النقد و القرض بإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة ،ونظام آخر لمتابعة و تسيير العمليات بين البنوك ؛

5/ التعديلات الصادرة سنة 2017 : من خلال القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017فبعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وتراجع إيرادات الجزائر لتمويل الموازنة العامة ، جاء هذا التعديل و الذي ينص على أن يقوم البنك المركزي وبشكل استثنائي ولمدة 05 سنوات بشراء سندات مالية من الخزينة العمومية لتغطية احتياجات التمويل .

6/ التعديلات الصادرة في سنة 2018 : وجاءت لتقنين الصيرفة الاسلامية من خلال النظام رقم 02/08 الصادر في 2018/11/04 المتضمن ممارسة قواعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، ثم تلاه النظام رقم 02/20 الصادر في 15 /2020/03 والذي ألغى أحكام النظام 02/18 حيث استبدل النظام الجديد مصطلح الصيرفة التشاركية بالإسلامية واستحداث شباك الصيرفة الصيرفة الاسلامية ضمن هيكل البنك أو المؤسسة المالية و الاستقلالية المالية و المحاسبية للشبابيك، و الرقابة الشرعية؛

7/ التعديلات الصادرة سنة 2023 : من خلال قانون رقم 23-09 المؤرخ في 2023/06/21 الذي يتضمن القانون النقدي و المصرفي ، ويلغي الامر 11/03وقد جاء لتعزيز حوكمة البنوك وتقوية الشمول المالي وكذا تعزيز صلاحيات كل من بنك الجزائر ومجلس النقد و القرض واللجنة المصرفية وأيضا ادخال التكنولوجيا المالية من خلال الدينار الرقمي و البنوك الرقمية ...

بالتوفيق و النجاح